

إجراءات قانونية بحق وسائل إعلام مصرية مخالفة

الجلس عدة جلسات لسماع المقترحات والاستفسارات مع عدد من الشركات ذات الصلة العاملة في المجالات التي تنظمها هذه اللائحة، حتى تخرج في صورة لائحة داعمة لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في مصر.

وتطلعت اللائحة إجراءات إصدار التراخيص التي تم تفويض المجلس بوضع إجراءات وقواعد وشروط إصدارها بموجب القانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

284

طلب ترخيص لصف ومواقع وقنوات جديدة تلقاها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

واشتملت اللائحة على إجراءات تراخيص المواقع الإلكترونية المصرية وغير المصرية التي تزاول نشاطها داخل مصر، وبينها مواقع التواصل الاجتماعي، وتضمنت إجراءات تلقي إخطارات الصحف ذات الترخيص الأجنبي التي تصدر أو تُوزع في مصر، وإجراءات ترخيص القنوات الفضائية والرقمية غير المصرية التي تزاول نشاطها داخل البلاد. كما نصت اللائحة على إجراءات إجازة تداول المطبوعات الأجنبية في البلاد، وإجراءات ترخيص شركات توزيع الأقنية الفضائية (الكابل)، وشركات إعادة البث من مصر وإليها، وشركات نقل المحتوى والمنصات الفضائية والرقمية المشفرة.

وأكد المجلس أنه بصور اللائحة عقب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 418 لسنة 2020، يكون المجلس قد استكمل الجانب التشريعي لاستصدار التراخيص التي أناط به المشرع إصدارها.

صحافيون يلومون الإعلام لتضخيمه تصريحات ترامب

والقضاء والسياسيين وحتى المظاهرات في الشوارع. واتهمت الأمم المتحدة في عام 2020 البيت الأبيض بشن هجمة شرسة على الإعلام أدت إلى "تأثير سلبي لترامب" على حرية التعبير في أماكن أخرى. ورد البيت الأبيض حينها أنه يتوقع أن تكون الأخبار كلها "نزوية ودقيقة"، وأضاف أن "ترامب لن يتراجع عن رصد الأكاذيب". وكانت منصات مثل تويتر وفيسبوك تتساهل في السابق في مراقبة منشورات زعماء العالم، قائلة إن الشعوب من حقها الاطلاع على تصريحاتهم وإن ذلك من أجل الصالح العام.

لكن اقتحام مقر الكونغرس الأميركي، الأسبوع الماضي، دفعها إلى إعادة النظر، فحظرت تويتر حساب ترامب الذي يحظى بنحو 88 مليون متابع، بسبب المخاوف من مخاطر مماثلة. وقال الصحافيون إن شبكات مواقع التواصل الاجتماعي تحتاج إلى تنظيم في لحظة حاسمة من تطورها، رغم أنه يصعب التوصل بسهولة لإجماع على من يمكنه القيام بذلك.

وانتقدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حجب حساب ترامب على تويتر، وقال المتحدث باسمها إن "المشرعين وليس الشركات الخاصة هم الذين يحق لهم تقرير القيود المحتملة على حرية التعبير". وفي ميانمار، قال سوي إن الحكومة استخدمت فيسبوك لنشر الأخبار، لاسيما أثناء الجائحة، وهو ما منع الصحافيين من تدقيق البيانات.



أخبار ترامب احتلت الصفحات الأولى

القاهرة - أكد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر عن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد الصحف والمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية والإذاعات التي لم تتقدم للمجلس لتصحيح وضعياتها حتى الآن.

وأوضح المجلس أنه سيتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد الكيانات المخاطبة بالقانون رقم 180 لسنة 2018، بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والتي لم تتقدم لتصحيح وضعياتها على الرغم من صدور عدة بيانات سابقة، لكنه لم يعلن عن طبيعة الإجراءات التي سيتم اتخاذها وما إذا كانت ستقضي بإيقاف وسائل الإعلام المخالفة؟

وانتهت المدة التي أقرها المجلس قانونا لتصحيح وضعية الوسائل الإعلامية، حيث تم تمديدتها عدة مرات في عام 2020. وناشد مجلس الإعلام جميع الكيانات الخاضعة للقانون المشار إليه بسرعة التقدم بأوراقها لإدارة التراخيص بالمجلس لإنهاء إجراءات تصحيح الوضعيات وفقا للقانون واللائحة التنفيذية له ولائحة التراخيص.

وذكر التقرير السنوي الثاني للمجلس أنه تلقى 284 طلب ترخيص لصف ومواقع وقنوات جديدة غير مستوفاة للوائح، إضافة إلى 19 طلبا لقنوات لتجديد مزاولة النشاط وجار استيفاء الوثائق الخاصة بها. وأوضح أن عدد الطلبات المقدمة للإدارة بلغ 198 طلبا لإنشاء مواقع إلكترونية لم تستوف الوثائق المطلوبة للترخيص، 19 طلبا لقنوات لتجديد مزاولة النشاط وجار استيفاء الوثائق الخاصة بها، 12 طلبا لتأسيس قنوات جديدة غير مستوفاة الوثائق، 74 طلبا لإصدار صحيفة جديدة غير مستوفاة الوثائق.

وتم تشكيل لجنة من الخبراء في مجالات الصحافة والإعلام والاتصالات والقانون لإعداد اللائحة، وقد

واشنطن - قال صحافيون ونشطاء بارزون إن المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الرئيسية قامت بتضخيم تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ما ساهم بتشجيع زعماء آخرين على قمع حرية الصحافة في بلادهم. وقالت كريستيان أمانبور مديعة شبكة "سي. إن. إن." الأميركية، وماريا ريسا رئيسة موقع إخباري فلبيني معروف بانقاداته اللاذعة للرئيس رودريغو دوتيرتي، وسوني سوي الرئيس التنفيذي لموقع "فروننتير ميانمار"، التابع لمنصة "رويتزر نكست"، إن حرية التعبير تراجعت بشكل حاد.

وقالت أمانبور إنه يتعين على وسائل الإعلام المختلفة والصحف إعادة النظر بالدور الذي قامت به عندما نشرت تصريحات وأخبارا استنادا لمن قالها بصرف النظر عما إذا كانت صحيحة. وأضافت "كان علينا ترك ميكروفوناتنا منذ فترة طويلة". واعتبرت أن على المواطنين كذلك البدء بتحمل مسؤولية أكبر عما يتلقونه.

وشبّهت ريسا، التي واجهت اتهامات جنائية، ظهور منصات البث الإلكترونية الرئيسية بـ"قنبلة ذرية تنفجر في المناخ الإعلامي، إذ يُضلل القراء بخوارزميات، ليُستدرجوا بشكل متزايد نحو أخبار محرّضة.

وحذرت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان من أن حرية التعبير معرضة للخطر في أماكن كثيرة في العالم، إذ يتعرض الصحافيون لملاحقة الشرطة

وأضاف المصدر أن المواد الإعلامية التي سبقتها "الإعلام الأمني" تتضمن إنجازات الأجهزة الأمنية في الساحل الغربي ووربها في ضبط العملية والاستقرار والحفاظ على المواطنين وحماية مصالحهم.

وأكد أن "الإعلام الأمني" سيعمل في ما يعزز دور إعلام القوات المشتركة، انطلاقا من نوابت الإنتماء الوطني وبما يسهم في مؤازرة الإعلام الذي يؤدي دورا رياديا في معركة المنين والعروبة. وستعتمد المنصة العمل وفق سياسة التطوير ونقل الحقيقة بعيدا عن الإشاعة ونشر الزيف، بما يحقق تقديم الأخبار والمواضيع للقراء بطريقة أكثر سلاسة، وقولية الرسائل والمواضيع من خلال الكتابة والصورة والفيديو بهدف تقديم جودة فائقة في العمل الإعلامي الأمني.

تطوير الإعلام الديني في تونس يسحب البساط من المنابر المتشددة

المنصات الدينية بحاجة إلى إرساء المنهج العلمي في التفكير



ضبط الإعلام الديني أصبح ضرورة

درجة عالية من القدرة على التأثير في الوضع.

وقامت الدراسة بتحليل محتوى عينه من المدونات والحسابات والصفحات الدينية أو ذات الاهتمام بالشأن الديني، ما أظهر "فاعلية عالية للخطاب الافتراضي وتقلص مركزية المؤسسات الرسمية المكلفة بالترويج للخطاب الديني وسحب البساط منها، خاصة ما تعلق بوظيفتي الدعوة والاستقطاب".

وواجهت وسائل إعلام دينية أخرى أقل تشددا انتقادات أيضا بأنها لا تزال محدودة التأثير وغير قادرة على إثارة الحوار وطرح المشاكل واستقطاب الجمهور بسبب استخدام خطاب متكلس وتقليدي وغياب التكوين الأكاديمي في هذا الاختصاص. كما أنها تنفق إلى رؤية واضحة حتى ترتقي بدورها وتساهم في عملية الانتقال الديمقراطي الذي يفترض التنوع والاختلاف ويرفض الأحادية والانغلاق.

ويقول مراقبون إن المواطن مل من نمطية البرامج الدينية المستهلكة ومن مضامينها المتكررة ومن الأساليب التقليدية التي تعتمدها وسائل الإعلام في إنتاج هذه البرامج واختيار أوقات بث لا تتماشى مع أوقات ذروة المشاهدة.

ويجب على مقدمي هذه البرامج الاجتهاد وتجديد خطاباتهم الدينية وعدم الاقتصار على السرد والتلقين، لاسيما في ما يتعلق بالأحداث المرتبطة بالمناسبات الدينية. كما يجب إعادة النظر في التوجهات الإعلامية والقيام بعملية نقد ذاتي قبل لوم المتفرج التونسي على لجوئه إلى القنوات الدينية المتطرفة.

ويركز الباحثون في المجال على أن الإعلام الديني يجب أن يقوم على الفهم والإقناع وليس على التلقين والتعالي والانفصال عن المجتمع والشباب.

المنهج العلمي في التفكير الديني وفي فهم النص الديني والوقوف على المقاصد الحقيقية للإسلام، ما يجعل الإعلام الديني مؤثرا وقادرا على الإقناع.

ومنذ سنوات انتشرت المنابر الدينية في تونس دون معايير أو رقابة تحدد خطابها ونهجها، وتحمي المشاهد من تأثيراتها السلبية، في ظل انتشار دعوات الفتنة والطائفية والفكر التكفيري، وهو ما جعل الحاجة ماسة إلى تحرك الجهات المسؤولة لإيجاد حلول لمواجهة هذه المنابر.

وكثيرا ما أصدرت الهايكا قرارات بمحاسبة وسائل إعلام دينية لمخالفات ارتكبتها، كان آخرها نهاية ديسمبر الماضي، بإحالة مخالفة جسيمة سجلت في أحد برامج إذاعة القرآن الكريم التي تبث بصفة غير قانونية للنبأ العمومية، وأوصفتها الهايكا أن الخرق تمثل في خطاب نمطي يميزي يقوم على إهانة كرامة المرأة من خلال تشييدها ما مثل انتهاكا صارخا لكرامة الإنسان والنيل من الذات الإنسانية.

وقررت الهايكا فرض عقوبة مالية على إذاعة القرآن الكريم وبلغت قيمتها 100 ألف دينار تونسي (حوالي 33 ألف دولار أميركي) بسبب بث فترة إذاعة تضمنت "إدراء واحتقارا على أساس جندي".

وبرزت الحاجة إلى ضبط الإعلام الديني من خلال تقديم بدائل تجعله أكثر تأثيرا وفاعلية، لاسيما في تحول العديد من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي إلى منابر للهدم والاعتقاب الديني وتاليه الرأي العام وتشويه صورة الإسلام.

وتكرت دراسة صدرت عن مؤسسة "مؤمنون بلا حدود" أن شبكات التواصل الاجتماعي تضطلع بدور خطير في نقلها ملامح الحالة الدينية في تونس، يبلغ

تعمل مؤسسة التلفزيون التونسي مع وزارة الشؤون الدينية على تطوير الإعلام الديني، في خطوة تعتبر محاولة للحد من تأثير المنابر الدينية الخاصة التي انتشرت في تونس دون معايير أو رقابة تحدد خطابها ونهجها، وبعضها يبث بطريقة مخالفة دون الامتثال للمعايير والشروط التي تنظم قطاع الإعلام.

مركز الهيئة وتحسبا لظاهرة تفشي استعمال الدين في الإعلانات. وعُيّن رئيس الهيئة النوري اللجمي هذه القرارات بأنها جاءت إثر "رصد الهيئة لاستغلال بعض أصحاب وسائل الإعلام لقنواتهم التلفزيونية لخدمة مصالحهم الخاصة".

واعتبر أن "القنوات الإذاعية الدينية لا يمكن أن تكون خاصة". وأضاف "هذه القنوات الإذاعية الدينية يجب أن تكون تابعة للدولة لأن الدولة هي الراعية للدين".

وزارة الشؤون الدينية تحتاج للاتفاق مع القنوات الدينية الخاصة لضبط الخطاب وإنهاء الفوضى في مجال الإعلام الديني

غير أن مشروع الاتفاقية بين وزارة الشؤون الدينية ومؤسسة التلفزيون التونسي يشير إلى التنسيق والتعاون لتطوير الخطاب الديني في الإعلام العمومي، دون أن تشمل القرارات التي ستصدر عنها القطاع الخاص، في حين يرى متابعون أن الوزارة تحتاج لعقد اتفاقيات مماثلة مع القنوات الدينية الخاصة لضبط الخطاب الديني وإنهاء الفوضى في مجال الإعلام الديني بإرساء

تونس - أعرب لسعد الداهاش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي عن اهتمام المؤسسة بتطوير الإعلام الديني والاستعداد للعمل المشترك مع وزارة الشؤون الدينية وإعداد مشروع اتفاقية تنظم العلاقة بين الوزارة ومؤسسة التلفزيون الوطنية، في الوقت الذي تشير فيه وسائل إعلام دينية خاصة جدا بسبب مخالفتها شروط البث ومحتوى الخطاب الذي تنشره.

واتفق الداهاش خلال لقائه مع وزير الشؤون الدينية أحمد عطوم، مساء الثلاثاء، على عقد جلسات فنية لنقاش بعض المقترحات واستعراض ملامح التعاون في العام الحالي وخاصة خلال شهر رمضان، وهو الشهر الذي يشهد إقبالا على القنوات الدينية.

ونظر متابعون إلى هذا التعاون على أنه خطوة في اتجاه حصر الخطاب الديني بالإعلام العمومي وسحب البساط من القنوات الدينية في القطاع الخاص، خصوصا أنه سبق أن أثير موضوع الإعلام الديني الخاص من قبل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري "الهايكا" التي أصدرت قرارا في يونيو 2019 بحصر إرساء ترخيص إحدائق واستغلال القنوات التلفزيونية والإذاعية الدينية للإعلام العمومي دون سواه.

وقررت الهيئة منع توظيف آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية في الاتصال التجاري استنادا إلى تقارير

وزير الإعلام اليمني يطلب دعم الصحافيين لكشف ممارسات الحوثيين أمام العالم

وأشار إلى التذكير بأن "الحوثيين لم يلتزموا بأي اتفاق وانقلبوا على أكثر من 70 اتفاقا مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية والقائبل والأمم المتحدة، ومارسوا جميع أنواع الأعمال الإرهابية كالقتل وتفجير المنازل وتجنيب الأطفال والزج بهم في أرض المعارك".

وأكد أن "العصل على تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية سيدعم الجهود السياسية القائمة وسيجبر قادتها على الدخول في مفاوضات جادة للتوصل للسلام، والضغط عليهم للتفويض بعد توقيع أي اتفاقية، وسيوفر ورقة رابحة للضغط عليهم للقبول بالحل السياسي".

ونوه إلى أن هذا التصنيف سيدعم من النفوذ الإيراني في المنطقة ويمنع ويقطع روابط المنظمات الإرهابية مع الميليشيات الطائفية المرتبطة بالبحرس الثوري الإيراني.

معمّر الإيراني قيادات وسائل الإعلام الحكومية والإهلية والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي إلى مواصلة حملة مصوت واحد الحوثي جماعة إرهابية، والتي تأتي في سياق الجهود الوطنية في الضغط على المجتمع الدولي لإعلان ميليشيا الحوثي ضمن الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي.

وأضاف الإيراني في خطاب إلى وسائل الإعلام أن "مهمة الإعلام الوطنية مواصلة العمل والمشاركة الفاعلة في الحملات الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام للتذكير بالجرائم الإرهابية التي ارتكبتها الجماعة، واستعراض ونشر نماذج لإبْرز الجرائم التي ارتكبتها بحق أبناء الشعب اليمني ودول الجوار".

معمّر الإيراني قيادات وسائل الإعلام الحكومية والإهلية والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي إلى مواصلة حملة مصوت واحد الحوثي جماعة إرهابية، والتي تأتي في سياق الجهود الوطنية في الضغط على المجتمع الدولي لإعلان ميليشيا الحوثي ضمن الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن والسلم الإقليمي.

وأضاف الإيراني في خطاب إلى وسائل الإعلام أن "مهمة الإعلام الوطنية مواصلة العمل والمشاركة الفاعلة في الحملات الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام للتذكير بالجرائم الإرهابية التي ارتكبتها الجماعة، واستعراض ونشر نماذج لإبْرز الجرائم التي ارتكبتها بحق أبناء الشعب اليمني ودول الجوار".



معمّر الإيراني مهمة الإعلام الوطنية نشر نماذج لأبْرز الجرائم التي ارتكبتها الحوثيون